

التنفيذية لبرنامج المفوض السامي عن دورتها العادية والثلاثين^(٣٦)، واستمعت إلى بيان المفوض السامي^(٣٧)،
وإذ تشير إلى قراراتها ٦٠/٣٤، ٦١/٣٤، و٦٢/٣٤، المؤرخة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩،

وإذ تعرب عن القلق إزاء استمرار وخطورة مشاكل اللاجئين والنازحين في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أجزاء مختلفة من أفريقيا وأسيا،

وإذ تلاحظ مع بالغ التقدير إيجابية استجابة الحكومات المشاكل اللاجئين والنازحين الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وذلك عن طريق عروض توفير اللجوء وإعادة التوطين وإعادة التأهيل والتبرعات المالية، فضلاً عن الدعم السخي المقدم لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مهمتها الإنسانية.

وإذ تؤكد من جديد الطابع الإنساني لأنشطة المفوضية،

وإذ تضع في اعتبارها كذلك استمرار ومسيس الحاجة إلى بذل جهد إنساني دولي كبير لإيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين والنازحين، موجهة النظر بصفة خاصة إلى المرأة والطفل في شتى أنحاء العالم، ومرحبة بالتصويت التي قدمت بشأن هذا الموضوع في برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة : المساواة والتنمية والسلم، المعتمد في المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة^(٣٨)،

وإذ تلاحظ بقلق أن اللاجئين يصادفون صعوبات خطيرة في أجزاء عديدة من العالم في الحصول على اللجوء وأنهم معرضون لخطر الاعادة القسرية والاعتقال التعسفي، والأذى البدني،

وإذ تعرب عن استيائها بوجه خاص من حدوث اعتداءات بدنية على الذين يتlossen اللجوء لهم في عرض البحر، وشن هجمات عسكرية على مخيمات اللاجئين في الجنوب الإفريقي،

وإذ توجه النظر إلى مشكلة اللاجئين الذين يتم انتقادهم في عرض البحر وما يصادف من صعوبات في إنزالهم إلى البر،

وإذ تحيط علماً بالقرار ٨١٤ (د - ٣٥) المتعلق بحالة اللاجئين في إفريقيا، الذي اعتمد مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الخامسة والثلاثين المعقودة في

(٣٦) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٢ ألف (A/35/12/Add.1).

(٣٧) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، اللجنة الثالثة، الجلسة ٥١، القرارات ١ إلى ٨.

(٣٨) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم، كوبنهاغن، ١٤ - ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (مشورات الأمم المتحدة رقم المبيع : E.80.IV.3 والتصويب)، الفصل الأول، الفرع ألف.

الأطراف بمقتضى الفقرة ١ من المادة ٩ من الاتفاقية^(٣٩)، وتدعى الدول الأطراف إلى تزويد اللجنة، وفقاً لتلك المبادئ التوجيهية، بالمعلومات عن تنفيذ أحكام الاتفاقية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتكوين demografique لسكانها وبعلاقتها بنظام جنوب إفريقيا المنصري :

٩ - تحتَّ جميع الدول الأطراف في الاتفاقية على التعاون التام مع اللجنة وتلاحظ مع الأسف أن إحدى الدول الأطراف قد امتنعت عن هذا التعاون في إحدى المناسبات :

١٠ - تعرب عن قلقها الشديد لأن بعض الدول الأطراف في الاتفاقية يحال بينها وبين الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية في أنحاء من أراضيها، وذلك لأسباب خارجة عن إرادتها :

١١ - تحتَّ جميع الدول، التي ليست أطرافاً في الاتفاقية، على التصديق عليها أو الانضمام إليها، وأن تعمد، ريثما يتم هذا التصديق أو الانضمام، إلى الاسترشاد بالأحكام الأساسية للاتفاقية في سياساتها الداخلية والخارجية :

١٢ - تحتَّ الدول الأعضاء على أن تحضر دورات اللجنة وأن تشجع وسائل الاتصال الجماهيري فيها على التعريف على نطاق أوسع باللجنة وبالاتفاقية :

١٣ - ترجو من الأمين العام أن يتخذ الترتيبات المناسبة لقيام اللجنة كجزء من الأنشطة في إطار برنامج العقد، بعقد دورة واحدة في أحد البلدان النامية، ويفضل أن تكون في إفريقيا، قبل نهاية العقد، وأن يقدم تقريراً إلى المجتمعية العامة بهذا الشأن في دورتها السادسة والثلاثين.

المجلسية العامة ٧٣

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠

٤١/٣٥ - تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الف

إن المجتمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أنشطة مفوضيته^(٤٠)، وكذلك في تقرير اللجنة

(٤٠) الوثائق الرسمية للمجتمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٨ (A/35/18)، المرفق الرابع.

(٤١) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٢ (A/35/12).

بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا^(٤٠)، وتحثى بأن يقوم المفوض السامي، هناً بتوسيع الأموال، بزيادة برامج المساعدة المخصصة لافريقيا زيادة كبيرة لتلبية الاحتياجات المحددة تلبية فعالة :

٧ - تعرب عن تقديرها لدور المفوض السامي في إعادة اللاجئين الزimbabweين إلى وطنهم، وفي تنسيق برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية المتعلق بتوطين العائدين والنازحين في زيمبابوي بصفة مبدئية وإعادة تأهيلهم :

٨ - تؤكد أهمية المحافظة على جهود الإغاثة ورغم إعادة التوطين بالنسبة إلى حالات لاجئي الزوارق واللاجئين الموجودين على اليابسة في جنوب شرق آسيا، وتحث جميع الحكومات على توفير الفرص لإيجاد حلول دائمة هؤلاء اللاجئين :

٩ - تحث المفوض السامي على استكشاف المزيد من الترتيبات بغية تيسير إنزال اللاجئين الذين يتم اقاصدهم في عرض البحر إلى البر بسرعة ودون عائق وإعادة توطينهم :

١٠ - تسلم مسؤولية المفوض السامي القيادة في حالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين وتحث علماً بجهوده للاسهام في سبيل تحسين تنسيق وفعالية التدابير التي تخذلها هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المختصة في تقديم المساعدة الإنسانية الدولية إلى اللاجئين والنازحين الذين تعنى بهم المفوضية :

١١ - تحث جميع الحكومات القادرة على التبرع بمساهمة، أن تفعل ذلك، بغية إمداد المفوض السامي بالوسائل اللازمة لبلوغ أهداف برنامجه الإنساني، وخاصة في اعتبارها أن الاحتياجات المالية الشاملة للمفوض السامي تبلغ حوالي ٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٨٠، وأن هناك احتمالاً كبيراً بأنه قد يحتاج إلى نفس المبلغ في عام ١٩٨١.

الجلسة العامة ٧٣

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠

باء

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١١٦٦ (د - ١٢) المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧، و٢٩٥٦ باء (د - ٢٧) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، و٣٢٧١ باء (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ فيما يتعلق بصدوق الطوارئ التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،

فريتساون^(٣٩) في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٠، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٥٥/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ بشأن تنظيم مؤتمر دولي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا،

١ - تشيد على مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وموظفيه للتفاني الذي ما فتئت يظهره في الاضطلاع بمسؤولياتهم عن حماية ومساعدة اللاجئين والنازحين في شتى بقاع العالم :

٢ - تحث علماً بالجهود التي يبذلها بالفعل المفوض السامي لتكثيف تنظيم دوائره مع تزايد مهامها البالغ وتشجعه علىمواصلة بذل هذه الجهد في إطار عمل شامل وبالاتصال الوثيق باللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي وعلى أساس مباديء الجمعية العامة وخطوتها التوجيهية :

٣ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن يتقاسم عبء مساعدة اللاجئين والنازحين الذين يعني بهم المفوض السامي في جميع أنحاء العالم، خاصة في البلدان النامية :

٤ - تؤكد من جديد الأهمية الأساسية لما يتخذه المفوض السامي من تدابير لتوفير حماية دولية للاجئين وإيجاد حلول دائمة وسريعة عن طريق الاعادة أو العودة الطوعية إلى الوطن، وما يلي ذلك من مساعدة في مجال إعادة التأهيل بالتشاور مع البلدان المعنية، وادماج اللاجئين والنازحين الذين يعني بهم المفوض السامي في بلدان اللجوء أو إعادة توطينهم في بلدان أخرى :

٥ - تحث الحكومات على تكثيف دعمها لأنشطة التي يضطلع بها المفوض السامي وفقاً لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، وخاصة عن طريق :

(أ) تيسير جهوده في ميدان الحماية الدولية ببراعة مبدأ حق اللجوء لمن يلتزم بذلك من اللاجئين وعدم إعادتهم قسراً؛
(ب) دعم جهوده في العمل، بالتعاون مع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين والنازحين، بما فيهم أولئك الذين يكونون بحاجة ماسة إلى الإغاثة كلما وقعت طوارئ

٦ - ترحب بالخطوات المتخذة بالفعل لتنفيذ توصيات المؤتمر المعنى بحالة اللاجئين في إفريقيا، المعقد في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، في الفترة من ٧ إلى ١٧ أيار/مايو ١٩٧٩، وتحث جميع الدول على توفير أقصى الدعم للمؤتمر الدولي المتوكى عقده

وإذ تضع في اعتبارها ما تقدمه بلدان اللجوء من تضحيات ضخمة رغم مواردها المحدودة بهدف التخفيف من محنة أولئك اللاجئين،

وإذ تقدر المساهمات التي تقدمها البلدان المtribعة وكذلك المساعدات المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وسائر الوكالات الحكومية الدولية والوكالات غير الحكومية إلى اللاجئين في إفريقيا،
وإذ تلاحظ مع بالغ الأسف عدم كفاية المساعدة المقدمة إلى العدد المتزايد من اللاجئين الأفارقة،

وإذ تدرك المسؤولية الجماعية العالمية التي تقتضي تقاسم العبء الملح والتقليل الذي تمثل مشكلة اللاجئين الأفارقة، وذلك عن طريق التعبئة الفعالة للموارد لتلبية احتياجات اللاجئين العاجلة والطويلة الأجل؛ وتعزيز قدرة بلدان اللجوء على توفير ما يلزم لللاجئين العائدين طوعية وبصدق،

وإذ تحبّط علمًا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/٥٥ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٠ الذي رجا فيه المجلس من الأمين العام أن يتشارو، بالتعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن الطرق والوسائل المناسبة لعقد مؤتمر دولي لإعلان التبرعات لللاجئين في إفريقيا،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام (٤٤) عن المشاورات التي أجراها مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن تنظيم مؤتمر دولي لتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا،

١ - تلاحظ مع الأسف العميق أن المجتمع الدولي لم يول اهتمامًا كافياً لمحنة اللاجئين في إفريقيا؛

٢ - ترجو، تبعاً لذلك، من المجتمع الدولي أن يساهم مساهمة جوهرية في البرامج الرامية إلى مساعدة هؤلاء اللاجئين؛

٣ - توافق على تقرير الأمين العام الذي يدعوه إلى عقد مؤتمر دولي لتعبئة المساعدات لللاجئين في إفريقيا، كما توافق على التدابير المقترن اتخاذها لإعداد برنامج إعلامي ودعائي مشترك تتفذه الهيئات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة دعماً للمؤتمر؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بعقد مؤتمر دولي على المستوى

وإذ تلاحظ التوصية واللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي (٤١)،

تاذن للفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بتخصيص مبالغ من صندوق الطوارئ في حدود ١٠ ملايين من الدولارات سنويًا لللاجئين والنازحين في حالات الطوارئ التي لا يوجد لها اعتقاد في البرامج التي تقرها اللجنة التنفيذية، على أن يكون مفهوماً أن المبلغ الذي يتاح لأية حالة واحدة من الطوارئ لا يتجاوز ٤ ملايين من الدولارات في أية سنة واحدة، وأن تظل أموال الصندوق عند مستوى لا يقل عن ٤ ملايين من الدولارات.

المجلس العامة ٧٣

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠

٤٢/٣٥ - المؤتمر الدولي المعنى بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في إفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٦١/٣٤ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩،

وإذ تحبّط علمًا بقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية ٨١٤ (د - ٣٥) بشأن حالة اللاجئين في إفريقيا، الذي اتخذ مجلس الوزراء في دورته العادية الخامسة والثلاثين المقودة في فريتاون في الفترة من ١٨ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٠،

وقد استمعت إلى البيانات التي أدلّ بها الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (٤٣) عن حالة اللاجئين الخطيرة في إفريقيا،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء تزايد عدد اللاجئين في القارة الأفريقية الذين يشكلون الآن ما يزيد على نصف عدد اللاجئين في العالم،

وادرأكًا منها لما يترتب على ذلك من عبء اجتماعي واقتصادي يقع على كاهل بلدان اللجوء الأفريقية نتيجة لتدفق اللاجئين المتزايد وما يستتبعه من أثر على تمتيتها،

(٤١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ١٢ ألف (A/35/12/Add.1)، الفقرة ٦٩.

(٤٢) انظر A/35/463 وCorr.1، المرفق الأول.

(٤٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والثلاثون، اللجنة الثالثة، المجلس ٥١، الفقرات ١ إلى ٨.